

طالب يقاضي موجهاً ضربه بكابل كهربائي في السويداء

السويداء-عبير صيموعة

أفرزت سنوات الأزمة واقعا معقدا في المدارس والحلقات التربوية في السويداء كان أبرزها تقضي ظاهرة العنف والسلوك العدواني بين طلاب المدارس بشكل عام وبين الطلبة والأساتذة بشكل خاص كما تنوعت أساليبها واختلقت طرق التعبير ولعل أغربها الشكوى التي تلقاها «الوطن» من أحد طلاب ثانوية تركي الصفيدي في مدينة السويداء بعد أن أكد الطالب (أ. ح) تعرضه للضرب بكابل كهربائي وعصا خشبية من أحد المقاعد على يد الموجه (عامر. س. د) هو وزملاؤه الأربعة والجريمة المرتكبة قيامهم باكل البسكويت في الشبعية الصيفية مؤكداً أنه قام بالإدعاء على الموجه لدى النيابة العامة جراء تعرضه للضرب المبرح الذي ترك آثاره على كل أنحاء جسده.. بدوره أكد مدير التربية هيمت نعيم أن التصرف الذي قام به الموجه غير مقبول تربوياً واجتماعياً رغم أنه من أنفأ الموجهين التربويين لافتاً إلى أن القضية تم تحويلها إلى الرقابة الداخلية في المديرية لاتخاذ الإجراء المناسب بحقه كما جرى نقل الموجه المذكور من ثانوية تركي الصفيدي. وعن حالات العنف التي انتشرت في الفترة الأخيرة في المدارس تؤكد المرشدة النفسية (رحاب.ن) أن حالات العنف ازدادت بشكل ملحوظ بين الطلاب بسبب الظرف العام والضغط على الأسر بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن أن الضغوطات التي يتعرض لها المدرس بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها ولدت عنقاً تجاه الطالب ما أدى إلى ازدياد التصادم بين الطلاب والمدرسين ولجوء بعض المدرسين إلى الضرب أو العقاب الشديد الذي لا يتناسب مع حجم الخطأ المرتكب الأمر الذي أدخل الطالب في وضع تنمر وتمرد وعدم الطاعة ودخول المدرس في حالة استفزاز.

وأكد الموجه نبيل أبو عسلي الخطأ في الأسلوب التربوي المتبع لدى كثير من المدرسين والمرشدين والذي أدى إلى ازدياد حالات العنف وعدم مراعاة الظروف النفسية والجسدية التي يتعرض لها الطالب خارج المدرسة الأمر الذي أدى إلى التمرد والرفض وبالتالي اتباع أسلوب العقوبة الذي لا يتناسب مع حجم الخطأ والذي يحتم بالضرورة وجود دورات تأهيل تربوي للمدرسين كما يجدر الإشارة إلى أن هناك عدم تواصل بين بعض الأهالي وعدم تجاوبهم مع تعليمات المدرسة.



أطباء أسنان سورية يلتقون الرئيس اللبناني

ديب لـ«الوطن»: أطباء الأسنان العرب رحبوا بعقد مؤتمرهم الدولي القادم في دمشق

السالم لـ«الوطن»: لا نريد دوريات تأخذ «خرجية» وتعود من دون مراقبة فعلية

عبير سمير محمود

يبلغ الرشاش، مشدداً: لا نريد دوريات تأخذ «خرجية» وتعود دون مراقبة فعلية للأسواق، ما يزيد من حجم الجرم بأي مخالفة خاصة ما يضر بصحة المواطن وذلك ضمن تطبيق نظام مراقبة مهني وفني بعيداً عن الكيدية. وأوعز السالم بإعطاء مهلة لا تتجاوز الأسبوع للمسالخ غير المرخصة والموجودة ضمن المدينة للانتقال لخارجها عبر تسوية أوضاعها، متوعداً بإغلاقها بالشمع الأحمر في حال لم تعالج أوضاعها خلال المدة المحددة وفق الشروط الصحية والقانونية.

وأشار السالم خلال لقائه المجلس الطبي الفرعي أهمية متابعة الصحة العامة في المحافظة من خلال مراقبة المواد الغذائية في الأسواق وضبط المخالفات حولها، لافتاً إلى وضع برنامج عمل لمتابعة جميع الأوضاع الصحية بالبلد.

وقال السالم في تصريح لـ«الوطن»، إن سلامة غذاء المواطنين موضوع لا يسامح عليه وهو خط أحمر، مشدداً على أنه لن يتهاون مع أي مخالفة تتعلق بالسلامة الصحية والغذائية في المحافظة. وأشار محافظ اللاذقية إلى تشكيل لجنة تضم مديريتي الزراعة والصحة والبلدية ومجالس المدن، مهمتها مراقبة عمل المسالخ والمداخن منعاً لحدوث أي تلعب سلامة اللوم من جميع المحال المختصة ببيعها سواء بالريف أو المدينة، موضحاً أن اللجنة ستعمل وفق تنسيق رقابي مشترك بدل أن تراقب كل جهة بفردتها ما يحق المخالفين.

أعلنت نقيب أطباء الأسنان السوريين فاديا ديب إن رؤساء النقابات العربية أيدوا ترشيحها بمؤتمر أطباء الأسنان العرب القادم في دمشق، مؤكدة أنهم أعربوا عن حماسهم لذلك «في خطوة تعدى الأولى من نوعها منذ بداية الأزمة». وأشارت نقابة أطباء الأسنان في سورية نهاية الأسبوع الماضي لفعاليات المؤتمر الدولي الأردني الخامس والعشرين لنقابة أطباء الأسنان الأردنية، الذي تم من خلاله تكريم الوفد السوري الذي ترأسه ديب بتسليمه درع التكريم من الأميرة بسمة بنت طلال.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قالت ديب: إن الوفود المشاركة استقبلوا استقبالاً حافلاً وخصوصاً من نقابة أطباء الأسنان الأردنيين، مشيرة إلى أن الأميرة بسمة عبرت عن سعادتها الكبيرة بمشاركة الوفد السوري الذي سلمته درع التكريم.

وأوضحت ديب أن فعاليات المؤتمر فرصة للوقوف على آخر التطورات في مجال طب الأسنان، مبيته أن هناك عدداً من المبادرات العالميين من مختلف الجنسيات عرضوا خلال محاضراتهم تقنيات متطورة في أساليب العلاج الحديث وأساليب مذهلة في الوصول إلى حلول راضية في الحالات المعقدة. وأضافت ديب: كما رافق المؤتمر معرضاً مهماً للشركات العالمية المختصة بتطوير وصناعة تجهيزات العلاج في طب الأسنان.

وأشارت ديب إلى أهمية المؤتمر من الناحية العملية عبر التواصل والاتفاق مع أهم الباحثين والخبراء للمشاركة في المؤتمر القادم في دمشق لإعطاء دورات تدريبية لأطبائنا، مضيفة: سيكون له فائدة عبر عدم ترك مقعد سورية فارغاً، إضافة إلى إبداء الرأي في كل المقترحات. وأضافت ديب: كما أن للمشاركة العديد من الفوائد الاجتماعية التي تستعكس إيجاباً على المجتمع وأهملها وضع خطة عمل لنشر الثقافة الصحية بين المواطنين، وخصوصاً



محمد متار حميجو

في مرحلة الطفولة من خلال تجربة نقابة أطباء الأسنان السورية التي بدأتها بالحملة الوطنية لنشر التوعية الصحية قبل الحرب على سورية. وأكدت ديب أن الوفد التقى مع وزير الصحة الأردني الذي تحدث عن سياسة بلاده الصحية وآلية العمل في القطاع الطبي والإجراءات التي قدمنها وزارته عبر السنوات الست الماضية. وخلال اللقاء تطرق الوزير إلى أهمية دور النقابات في التشاور لتطوير القطاع الطبي، مضيفة: وضعنا بصورة

الأعداد الموجودة من الأطباء الاختصاصيين والخطة التي تتبعها الوزارة لتطوير مهاراتهم والاستفادة من خبراتهم ليمتد تطوير السياحة الطبية التي هي من أولويات اهتماماتهم والتوسع بالمدن الطبية، التي لمست تطوراً في الفترات الأخيرة. وأشارت ديب إلى أن الوفود المشاركة عبروا عن فرحتهم بانتصار سورية في معركة التحدي ضد الإرهاب والشر. وبلغ عدد الدول المشاركة في مؤتمر الأردن ١٦ دولة كما بلغ عدد الشخصيات المشاركة نحو ألف شخصية من مختلف الدول العربية إضافة إلى مشاركة ٢٨ محاضراً و٥٣ شركة في المعرض الذي أقيم على هامش المؤتمر.

وفي السياق أعلنت ديب عن مشاركة النقابة في مؤتمر ثانٍ في لبنان بحضور رئيسة الاتحاد الدولي لأطباء الأسنان كاترين كيل، كاشفة أن الوفد التقى بالرئيس اللبناني ميشال عون.

وأضافت ديب: إن الرئيس عون أكد أهمية دور أطباء الأسنان في جميع القطاعات، مشيرة إلى أنه اعتبر أن وجود عدد كبير من الوفود المشاركة الأجنبية والعربية في هذه المؤتمرات فرصة لحوار الحضارات ولتقليص البعد بالعدلات بين الأمم. وأكدت ديب أن رئيسة الاتحاد الدولي وعدت بزيارة سورية في المؤتمر القادم ودعم التدريب المستمر لأطباء الأسنان السوريين عبر إرسال مستشارين لإقامة دورات تدريبية والحصول على أحدث التكنولوجيا.

أرضوملي لـ«الوطن»: السجن في حال الوفاة أو التسمم أو فساد المواد الغذائية مشروع مرسوم لرفع الغرامات المالية على مخالفات أصحاب المنشآت السياحية لتتجاوز ١٠٠ ألف ليرة

٢٠٠٠ كشك في شوارع طرطوس وقاعدة بيانات لتنظيم عملها وضبط مخالفتها!

طرطوس- محمد حسين

طرطوس قد تتنازل ويجدرة لقب «مدينة الأكوام»، إلى جانب أقاليمها الكثيرة الأخرى فالأكوام موزعة في كل شوارع المدينة أو أغلبها وبالتالي لا أرضفة ولا هم يحزنون!

والسؤال هنا: هل حققت الأكوام الغاية منها إذا كان لها غاية؟ وهل المردود المادي للبلدية يستحق التضحية بالأرضفة التي تخص المواطنين؟

مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس فوزي الشيخ ديب أكد أن عدد الأكوام تتجاوز الـ ٢٠٠٠ كشك، مشيراً إلى أن المدينة حالياً تقوم بإعداد قاعدة بيانات لعدد الأكوام وأماكنها تتضمن قرار الترخيص والمساحة والمخالفات المرتكبة بالإضافة لاسم المخصص للكشك والشاغل. وعن الغاية من ذلك أوضح شيخ ديب أن قاعدة البيانات هذه تنفع للمدينة معرفة وتحديد المخالفة المرتكبة لكل كشك حسب الترخيص وبالتالي تنظيم ضبوط بالإشغالات خارج الأكوام وفي حال سمح الموقع بإشغال قسم من الأملاك العامة ستم دراسة إمكانية استثماره من الشاغل ودفع بدل هذا الاستثمار في حال لم يسمح الموقع بذلك سيتم ضبط الحالة ومنع الاستثمار خارج الكشك نهائياً. وعن آلية الاستثمار في حال سمح الموقع بذلك بين فوزي أنه سيطبق على الأشغال المنسوخ فيه خارج الكشك وفق الحد الأعلى المصوص عليه بالقانون المالي رقم ١ لعام ١٩٩٤ وتعديلاته وهي بحدود ٢٠٠ ليرة للمتر المربع الواحد يومياً.

كاشفاً أن من يقوم بإعداد قاعدة البيانات هذه لجنة تضم ١٥ عاملاً بين مهندسين ومراقبين وهي قاربت على إنهاء عملها لكن السؤال الذي يفرض نفسه في ضوء ما تقدم إلى متى سنبقى في هذا المجال وغيره ندور ضمن دائرة الدراسات والبيانات دون أن نصل إلى الفعل المطلوب على أرض الواقع؟

فادي بك الشريف

كشف مدير الخدمات الجيدة في وزارة السياحة زهير أرضوملي لـ«الوطن» عن اتفاق بين وزارتي السياحة والمالية لرفع قيمة الغرامات المالية على المخالفات المرتكبة من أصحاب المنشآت السياحية وذلك بمقدار ٥ إلى ١٠ أضعاف عن الغرامة الحالية المقررة أكبر لعدم ارتكاب المخالفات.

وقال أرضوملي: إن الموضوع قيد الدراسة حالياً، ويتم إعداد صك تشريعي لرفع البديل العقدي للغرامات المستوفاة من المخالفات، علماً أن البديل الحالي لا يتواءم مع طبيعة المخالفات المرتكبة، مشيراً إلى دراسة جميع الحالات المتعلقة بهذا الأمر، لرفع الغرامات لأكثر من ١٠٠ ألف ليرة سورية لقاء عدم الإعلان عن التسعيرة وعدم تقديم الفواتير النظامية، وتقاضي الأسعار الزائدة، ناهيك عن الإخلال بالمواصفات ومخالفات مواقع العمل السياحي، مع طرح استبدال عقوبة الإغلاق بالغرامة.

مضيفاً: إن من يخالف يجب عليه أن يتحمل مسؤولية مخالفته، كما أنه لا يتهاون مع المخالفات المتعلقة بالجوانب الصحية وسلامة الغذاء، وخاصة التي تنسب الوفاة أو التسمم أو الفساد بالمواد الغذائية مع طرح عقوبة تصل إلى السجن في مثل هذه الحالات وهذا الأمر قيد الدراسة حالياً. ونوه أرضوملي إلى وجود بطاقات التعريف الخاصة بكل مادة غذائية من ناحية الإنتاج والشركة المنتجة ونوعية

مشروع مرسوم لرفع الغرامات المالية على مخالفات أصحاب المنشآت السياحية لتتجاوز ١٠٠ ألف ليرة



المادة ومواصفاتها وتاريخ الإنتاج والانتقاء والصلاحيه وهي من أهم المسائل التي يتم التركيز عليها حالياً فيما يخص منشآت الأكل، إضافة إلى الشروط والتعليمات الصحية الخاصة بالمعاملين في المنشأة وخاصة أنهم على تماس مباشر بتحضير المنتج وذلك من خلال لخط موضوع وضع الفقاظت وواقبات الرأس وتقليم الأظافر وحلاقة الذقن، إلى ما هنالك من خلو العاملين من الأمراض السارية والمعدية. وبين أرضوملي أن عدد منشآت المبيت والإطعام يصل إلى نحو ٦٨٠ منشأة، منها بالرعاية الإلكترونية لتوزيع المخالفات من ناحية المخالفات الغذائية والشروط الصحية عبر تصوير المخالفة عن طريق أجهزة موجودة مع الضابطة العدلية وإرسالها إلى مركز الشكاوى الموجودة في وزارة السياحة.

المخالفات انخفضت ٢٥ بالمئة.. و٦٨٠ منشأة تحت الرقابة

المختدة من وزارة السياحة ناهيك عن عملية التوعية، مضيفاً إن معظم المخالفات المضبوطة ناجمة عن عدم تقديم الخدمات المطلوبة من الزبون، أو دفع المواطن قيمة خدمة لم يتلقها، مباشرة بهدف معالجة الشكاوى بشكل فوري. ولفت مدير الجودة إلى تزويد الضابطة بكاسحات الغذاء لكشف الوسط الذي فيه المادة لمعرفة مدى صلاحيته وفساده، إضافة إلى تزويد الضابطة بأخرى خاصة بأكسدة الزيوت وتنظيف الوجاهة، ووضوح اسم المنشأة، ودرجة التجميد، وأن يكون الاستقبال من موظفين مختصين بالعمل السياحي (خريجي المعاهد السياحية والضيافة) وأيضا الالتزام باللباس الموحد والتشديد ضمن بهو المنشأة.

٧٠ ألف هكتار في ريف حلب الشرقي تنتظر الماء من الكهرباء

العلي: تأمين الآليات الهندسية وتشغيل معمل مسبق البداية لتشغيل مشروعات الري

محمود الصالح

بعد تحريرها عاد إليها الأمن والأمان، وتعتبر مناطق ريف حلب الشرقي الخزان الإستراتيجي للإنتاج الزراعي في المحافظة حيث تصل المساحات المروية فيها إلى أكثر من ١٠٠ ألف هكتار منها ٧٠ ألف هكتار تروى من مشروعات الري الحكومية التي تستجر مياهها من بحيرة الأسد.

على تحرير معظم مناطق ريف حلب الشرقي من العصابات الإرهابية وبدء عودة الأهالي إلى مناطقهم إلا أن أهاليهم يستطيحوا استثمار أراضيهم الزراعية نتيجة التخريب الكبير في شبكات الري. وأكد رئيس اتحاد الفلاحين في حلب عبدو العلي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة الموارد المائية والمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي استنفرت كل الجهود الممكنة من خلال التعاقد لإجراء الصيانة لشبكات الري في هذه المناطق، لكن يبدو أن هذه المشروعات تحتاج إلى إعادة تشغيل معمل أفتنة مسبق لإعداد في توفير كميات كبيرة من القمح والظن والشوندر السكري والخضر التي تساعد على دوران العجلة الاقتصادية في المنطقة، من خلال تشغيل آلاف الأيدي العاملة في مختلف مراحل الإنتاج.

مضيفاً: إن تشغيل هذه المشروعات مرمون بتوفير الآليات اللازمة لصيانة شبكات الري لأن مديرية التشغيل والصيانة في حلب لم يعد لديها الآليات الهندسية اللازمة بسبب قيام المجموعات الإرهابية بسرقها من مركز المديرية في دير حافر، وكذلك هناك حاجة كبيرة لتشغيل معمل أفتنة مسبق للصنع في الجابرية لتأمين البديل للأفتنة المكسرة. وبين العلي أن محطة تحويل مسكنة للكهرباء مخربة بالكامل وهي التي يمكن أن توفر الكهرباء لتشغيل محطات الضخ في البايبري ومسكنة شرق، ويجب أن يتم تأمين خطوط بديلة في حال استرجار الكهرباء لهذه المحطات من سدي الفرات وتشترين. وأكد رئيس اتحاد الفلاحين في ريف حلب الشرقي وخاصة في مشروعات الإصلاح وهذه الجسور تحتاج إلى إعادة تأهيل فوراً بغية ربط المناطق بعضها ببعض. ولفت العلي إلى أن الجمعيات الفلاحية في الريف الشرقي تقوم بتوفير الخدمات للفلاحين وفق ما هو متوافر. وطالب العلي بضرورة الإسراع في تعويض الفلاحين عن الأضرار التي تعرضوا لها بسبب الأعمال الإرهابية، وزيادة مخصصات المازوت من أجل تشغيل المحركات الزراعية لأن بدء زراعة الموسم الشتوي على الأوباب، وبغية استقرار الثروة الحيوانية وإعادة ترميمها يجب العمل فوراً على إعادة تأهيل مستودعات الأعلاف في دير حافر وكذلك المحجفات في هذه المنطقة وإحداث مركز لتوزيع الأعلاف في سفيرة، والإسراع في إعادة فتح القروض الزراعية للفلاحين لمساعدتهم في الإقلاع من جديد في العملية الزراعية، وتفعيل عمل فروع المصارف في المناطق الآمنة لتسهيل المراجعات على الإخوة الفلاحين.